

جُزْءٌ فِيهِ؛

تَعْلِيلُ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ

فِي «صَحِيحِهِ»، لِحَدِيثِ: شَبِيبِ بْنِ غَزَقَدَةَ؛ أَنَّهُ
 سَمِعَ: الْحَيَّ، يُخْبِرُونَ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ: «بَعَثَ مَعَهُ بِدِينَارٍ يَشْتَرِي لَهُ شَاةً».

وَقَدْ تَكَلَّمَ: أَيْمَةُ الْحَدِيثِ، فِي صِحَّةِ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، لِإِبْنِهِمَا: «الْحَيَّ»، الَّذِينَ حَدَّثُوا: «شَبِيبِ بْنِ
 غَزَقَدَةَ»، مِنْهُمْ: الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ الْحَنَافِيُّ، وَالْإِمَامُ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَالْإِمَامُ
 ابْنُ حَزْمٍ، وَالْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ، وَالْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، فَقَالُوا: بِتَضْعِيفِهِ، وَسَمَوْتُهُ، مُرْسَلًا، أَوْ غَيْرَ
 مُتَّصِلٍ، لِلْجَهْلِ بِحَالِهِمْ.

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بابر عبد الله بن محمد الحميدي الأحمدي

حَفِظَهُ اللهُ وَرَوَّعَهُ

وَقَدْ تَكَلَّمَ: أئِمَّةُ الْحَدِيثِ، فِي صِحَّةِ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، لِإِبْهَامِ: «الْحَيِّ»، الَّذِينَ حَدَّثُوا:
 «شَيْبَ بْنَ عَرَفَةَ»، مِنْهُمْ: الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ الْحَطَّابِيُّ، وَالْإِمَامُ
 ابْنُ الْقَطَّانِ، وَالْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ، وَالْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ، وَالْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، فَقَالُوا: بِتَضْعِيفِهِ،
 وَسَمَّوْهُ: مُرْسَلًا، أَوْ غَيْرَ مُتَّصِلٍ، لِلْجَهْلِ بِحَالِهِمْ.

جُزْءٌ فِيهِ؛

تَغْلِيلُ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ

فِي «صَحِيحِهِ». لِحَدِيثِ: شَيْبِ بْنِ عَرَفَةَ؛ أَنَّهُ

سَمِعَ: النَّبِيَّ يُخْبِرُونَ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ: «بَعَثَ مَعَهُ يَدِيئَارَ يَشْتَرِي لَهُ شَاةً».

وقد تكلم أئمة الحديث في صحة إسنادهما العديدي، إمام: «القي» الذين عدلوا، «حبيب بن
 عرفته» منهم: الإمام الشافعي، والإمام البخاري، والإمام المنذلي، والإمام ابن القلان، والإمام
 ابن حزم، والإمام الرافعي، والإمام البيهقي، وغيرهم، فقالوا: بتضعيه، وسننه مرسلًا أو غير
 متصلي، بلغها بحالهم.

حُقوقُ الطبعِ مَحفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جزء فيه؛

تغليل الحافظ البخاري

في «صحيحه»، لحديث: شبيب بن غرقدة؛ أنه
سَمِعَ: النَّبِيَّ، يُخْبِرُونَ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ: «بَعَثَ مَعَهُ بَدِينًا رِيشْتَرِي لَهُ شَاةٌ».

وَقَدْ تَكَلَّمَ: أئمةُ الحديثِ، في صحَّةِ إسنادهِ هذا الحديثِ، لِإِنهَامُ: «النَّبِيُّ»، الَّذِي حَدَّثُوا: «شَبِيبُ بْنُ
عُرْوَةَ»، مِنْهُمْ: الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ، وَالْإِمَامُ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَالْإِمَامُ
ابْنُ حَزْمٍ، وَالْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ، وَالْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، فَقَالُوا: بِتَضْعِيفِهِ، وَسَوَّوْهُ: مُرْسَلًا، أَوْ غَيْرِ
مُتَّصِلٍ لِلْجَهْلِ بِحَالِهِمْ.

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمدي

حفظه الله وتعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا
الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ
سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
أَمَّا بَعْدُ:

فَلَا تَخْفَى أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ الرَّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا
مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا؛ فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاقِلِينَ
لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ،
وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رحمته الله: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ،
وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).^(٢)

(١) انظُر: «الثَّقَاتُ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُيُوخِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَتْرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُرْمُزِيُّ فِي «الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْحَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (١٦٣٤)
بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: فَيَعْدُ عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةٍ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهْمِيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسَلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِضًا، وَاطَّلَاعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْضُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُونُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.

(١) انظُر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلرُّؤَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاهِجِ النُّقَادِ، وَفَهْمَ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ: إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢):
(وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طَوْلِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عُدِمَ الْمَذَاكِرَةُ بِهِ، فَلْيُكْتَبِرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ، كَيْحَيِّ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.

* فَمَنْ رَزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَّهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ وَمَلَكَتْهُ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا مَسَلِكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِقَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ؛ لِمَا جَعَلَ اللهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَالِاطِّلَاعِ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارَسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفَرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَبْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَتَمَّةٌ هَذَا الشَّانِ وَحَذَاقُهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُدْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَيِ: التَّعْلِيلِ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمُصْرَ، وَلَا بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيُّزُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

(١) انظر: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

(٢) أَيْرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ، فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١)، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنِ نُقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عُنُقَاءِ مَغْرِبٍ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَيْمَةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؟ مَاذَا عَسَى هُوَ لِأَنْ يَقُولُوا؟ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَنَظَرًا لَوَظِيفَتِهِ فِي الْكُشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجِدُ نَاقِدَ الْعِلَلِ يَفْرُحُ لِظَفَرِهِ بِعِلَّةِ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرْحِهِ بِأَحَادِيثَ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رحمته: (لَأَنَّ أَعْرَفَ عِلَّةٍ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).^(٢)

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢ ص ٤١٧ وَ ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.

* وَتَقْدِيرًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْأَخْطِيبُ رحمته فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ^(١) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَايَةِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالضَّبْطِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نُقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِيِ هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ. فَقَالَ الْحَافِظُ الْأَحَاكِمُ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْأَمْرُ هَذَا إِذْنًا يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالِاطِّلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْأَخْطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(١) قُلْتُ: أَوْ يَعْزِضُهُ عَلَى الْمُؤَهَّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهْمَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ كَمَرَجِعِيَّةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ

كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩):

(الْقَوَاعِدُ الْمُتَقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقُّ فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِذْرَاكُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةِ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رحمته: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نِقَادُ أَيْمَّةِ

الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا اطَّلَاعَ لَهُ عَلَى طُرُقِهِ وَخَفَايَاهَا). (١) اهـ.

قُلْتُ: وَمَنْهَجُ جَمْعِ الرِّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتِهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ

مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ. (٢)

* فَيَسْتَنْكِرُ النُّقَادُ أحيانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ

غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا

أَكْثَرُ الْحُقَافِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْ

الثَّقَاتُ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ

حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عِدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ، كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرُبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ

(١) انظُر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٧٨٢).

(٢) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصِيَانَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالصَّوَابِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوْ الضَّعْفِ.

الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ. اهـ.

قُلْتُ: فَيَعُدُّ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يُتَابِعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَغَلَتْ بَالِ النَّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، كَمَا أَنَّهُمْ عُنُوا بِمَعْرِفَةِ وَحَضْرٍ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ الْوَهْمِ، وَالْخَطِئِ، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحَفَاطِ وَلَا يَسْتَعْنِي مُشْتَغِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَن مَعْرِفَةِ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْعَلْطُ.

* وَلِهَذَا كَانَ النَّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالْغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُّونَ فِي أَ سَانِيدِ مُخْتَلِفِي

الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلَّ هَذِهِ الصُّعُوبَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الْوَهْمِ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَايَةِ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيْبِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَأُوا، وَعَدَدِ رِوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمَشْكِلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَاتِ. (١)

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُشْتَعَبٌ، وَضَرُورَةُ النَّقَادِ التَّنْبِيهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيُّ تَعْلِيلَ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ»، لِحَدِيثِ: شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ؛ أَنَّهُ سَمِعَ: الْحَيَّ، يُخْبِرُونَ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ: «بَعَثَ مَعَهُ بَدِينًا يَشْتَرِي لَهُ شَاةً».

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(١) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَاتِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوْ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوْ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ

(١) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

الِإِحْتِجَاجِ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعِ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لغيرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.
 قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللهُ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ ﷺ.^(١)

* لِأَنَّ التَّشْرِيْعَ مِنَ اللهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» [النَّجْمُ: ٣-٤]، وَكَمْ يَبْضِ اللهُ تَعَالَى رَسُولَ اللهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَا مَتَّهِ هَذَا الدِّينَ، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلَهُ تَعَالَى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» [المَائِدَةُ: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالَ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ «صَحِيحَهُ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جِيْدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ.
 * وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا إِنَّ عَدْرَ الْعَالِمِ لَيْسَ عَدْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتَبَيَّنَ مَوْقِفُهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا. انظُرْ: «هِدَايَةَ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ».

الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَلَّا يَتَدَعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشْرَعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمُلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعَوَّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَابِقُونَ بِاتِّقَانٍ أَدَوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ^(١)، وَالتَّمَرُّسِ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فُوزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثْرِيُّ

(١) وَكَيْفَ كَانَ أَهْلُهُ يُنْقَدُونَ الرَّوَايَاتِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى تَعْلِيلِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ»، لِحَدِيثِ: عُرْوَةَ
الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه، فِي الدِّيْنَارِ وَالشَّاةِ فِي الْبَيْعِ

عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه؛ (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم): أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ شَاةً؛ فَاشْتَرَى لَهُ
شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا: بِدِينَارٍ، فَآتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم
بِالْبَرَكَةِ. قَالَ: فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٤٠٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا سُفْيَانُ
بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٧ ص ٤١٣) مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ بْنِ
غَنَامٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ
الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

وَهُوَ فِي «الْمُصَنَّفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ١٤ ص ٢١٨)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ
حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٨ ص ٤٣٦).

هَكَذَا: رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فَقَالَ: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ
عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ: «الْحَيِّ»، أَنَّهُمْ: حَدَّثُوهُ بِذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (ج ٤ ص ٣٣): (وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ: غَيْرُ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، فَوَصَلَهُ، وَيَرْوِيهِ: عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، وَيُقَالُ: عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْدِ الْبَارِقِيُّ، بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، أَوْ مَعْنَاهَا).

وَنَقَلَ الْإِمَامُ الْمُزَنِيُّ فِي «الْمُخْتَصَرِ» (ص ٤٢٧)؛ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَابِتٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ.
وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٨ ص ٣٢٨): (إِنَّمَا ضَعَّفَ حَدِيثَ: عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ؛ لِأَنَّ شَيْبَانَ بْنَ عَرْقَدَةَ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنِ الْحَيِّ، وَفِيهِمْ غَيْرُ مَعْرُوفِينَ).
وَخَالَفَهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْحَمِيدِيُّ، وَمُسَدَّدٌ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَسَعْدَانُ بْنُ نَصْرٍ؛ فَرَوَوْهُ: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، فَقَالُوا: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ الْحَيَّ يُخْبِرُونَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْدِ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه.

وَقَالَ أَيْضًا: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَرْقَدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَيَّ يَتَحَدَّثُونَ^(١) عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ؛ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ): أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَأَشْتَرَى لَهُ بِهِ: شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكَاةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ).

قَالَ سُفْيَانُ: كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ: جَاءَنَا بِهِذَا الْحَدِيثِ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعَهُ شَيْبَانُ مِنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه.

فَأْتَيْنَاهُ: فَقَالَ شَيْبَانُ: إِنِّي لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَيَّ يُخْبِرُونَهُ عَنْهُ.

(١) وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ شَيْبَانَ بْنِ عَرْقَدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ: الْحَيَّ، يُحَدِّثُونَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَهُ.

وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ^(١): سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢)، قَالَ: وَقَدْ رَأَيْتُ فِي دَارِهِ سَبْعِينَ فَرَسًا، قَالَ سُفْيَانُ: يَشْتَرِي لَهُ شَاةً؛ كَأَنَّهَا أَضْحِيَّةٌ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٤٢)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (ج ٤ ص ٣٣)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٥٩)، وَفِي «السُّنَنِ الْمَأْثُورَةِ» (٥٩٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٣٨٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٣٧٥)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٤٣)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ٤ ص ٦٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ١١١)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (٢١٥٠)، وَفِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٦ ص ٢٢٠)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٨ ص ٣٢٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٧ ص ٤١٢)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٦ ص ٦٣٥-الْفَتْحُ)، وَالْمَرْزِيُّ فِي «الْمُخْتَصَرِ» (ص ٤٢٦ و ٤٢٧)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٨ ص ٤٣٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٨ ص ٢١٨)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِيِّ» (ج ٨ ص ١٥٠).

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ٦ ص ٦٣٥)؛ مِنْ رِوَايَةِ: ابْنِ أَبِي عُمَرَ، وَالْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ.

هَكَذَا جَاءَ الْحَدِيثُ: عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرَفَةَ؛ أَنَّهُ سَمِعَ الْحَيَّ يُخْبِرُونَ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ.

(١) فَمَيَّزَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، فِي رِوَايَتِهِ: بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ، وَبَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، كَمَا فِي «الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ (٣٦٤٢).

(٢) وَهَذَا الْوَجْهُ: هُوَ الْمَحْفُوظُ، بِهَذَا اللَّفْظِ، مُتَّصِلًا.

فَأَسْقَطَ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «أَهْلَ الْحَيِّ»، الَّذِينَ سَمِعُوهُ مِنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، وَسَمِعَهُ: شَيْبُ بْنُ عَرْقَدَةَ مِنْهُمْ: وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ.

وَهَذَا: وَهُمْ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُلقِّنِ فِي «تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ إِلَى أدَلَّةِ الْمَنَهَاجِ» (ص ٢٠٧): «رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، مُرْسَلًا».

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «تَهْدِيبِ السُّنَنِ» (ج ٥ ص ٤٩): (انْفَرَدَ: بِإِخْرَاجِهِ الْبُخَارِيُّ، وَقَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ، رِوَايَتُهُ لَهُ عَنِ الْحَيِّ، وَهُمْ غَيْرُ مَعْرُوفِينَ، وَمَا كَانَ هَكَذَا، فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ كِتَابِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، مِنْ رِوَايَةٍ: شَيْبِ عَنْ عُرْوَةَ نَفْسِهِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ). اهـ.

وَقَدْ بَيَّنَّ هَذَا الْوَهُمَ: الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٦٣٥)؛ قَالَ عَقِبَ الْحَدِيثِ: (قَالَ سُفْيَانُ: كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، جَاءَنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْهُ، قَالَ: سَمِعَهُ شَيْبُ بْنُ عُرْوَةَ، فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ: شَيْبُ بْنُ عَرْقَدَةَ، إِنِّي لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ عُرْوَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَيَّ يُخْبِرُونَهُ عَنْهُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٦٣٥): (وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ شَيْبِ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَحَدًا).

* وَرِوَايَةٌ: عَلِيِّ بْنِ الْمَدَنِيِّ: شَيْخُ الْبُخَارِيِّ: فِيهِ؛ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَتْ فِي هَذِهِ

الرِّوَايَةُ تَسْوِيَةً.

* وَقَدْ وَافَقَ: عَلِيًّا، عَلَى إِدْخَالِهِ الْوَاسِطَةَ، بَيْنَ شَيْبِ بْنِ عَرَفَةَ الْبَارِقِيِّ: أَحْمَدُ، وَالْحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدَيْهِمَا.

* وَكَذَا: مُسَدَّدٌ، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَابْنِ أَبِي عُمَرَ، وَالْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ، عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ). اهـ.

* فَدَخَلَ عَلَيْهِ: إِسْنَادٌ، فِي إِسْنَادِهِ، فَأَخْطَأَ فِي الْإِسْنَادِ.

* فَسُفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: يَرْوِي عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرَفَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ أَنَّهُ قَالَ: (الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

* وَيَرْوِي سُفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرَفَةَ، عَنْ أَهْلِ الْحَيِّ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه، حَدِيثَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: أَعْطَاهُ دِينَارًا، يَشْتَرِي لَهُ شَاةً، فَاشْتَرَى: شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ...).

قَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْوُسْطَى» (ج ٣ ص ٢٧٤): (وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرَفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ: الْحَيَّ، يُحَدِّثُونَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: أَعْطَاهُ دِينَارًا... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٦٨٨): (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرَفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ: الْحَيَّ، يُحَدِّثُونَ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: أَعْطَاهُ دِينَارًا... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ).

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٨ ص ٤٣٧)؛ ثُمَّ قَالَ: «فَحَصَلَ

مُنْقَطِعًا».

* لِجَهَالَةِ الْحَيِّ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ فِي «نَصْبِ الرَّايَةِ» (ج ٢ ص ١٧٤): «وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ،

فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٤ ص ٢١٨٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حُصَيْنٍ

الْوَادِعِيِّ، ثنا يَحْيَى الْهَمَّانِيُّ، ثنا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ

الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: (بَعَثَ رَجُلًا يَشْتَرِي لَهُ أُضْحِيَّةً بِدِينَارٍ، فَاشْتَرَى لَهُ شَاتَيْنِ

بِدِينَارٍ، فَبَاعَ إِحْدَيْهِمَا بِدِينَارٍ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ، فَكَانَ لَوْ

اشْتَرَى ثَرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٤ ص ٢١٨٥) مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ

إِسْحَاقَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَمَّارَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنِ الْحَيِّ،

عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه، بِنَحْوِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٤ ص ٢١٨٦) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ

زَيْدٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِي لَيْدٍ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: (لَقِيَ جَلْبَا

فَأَعْطَاهُ دِينَارًا، فَقَالَ: اشْتَرِ لَنَا شَاةً، فَانْطَلَقَ فَاشْتَرَى شَاتَيْنِ بِدِينَارٍ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَبَاعَهُ شَاةً

بِدِينَارٍ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، بِشَاةٍ وَدِينَارٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي صَفْقَةِ يَمِينِكَ،

قَالَ: فَإِنْ كُنْتُ لَا قَوْمَ فِي الْكُنَّاسَةِ، فَمَا أَرْجِعُ إِلَى أَهْلِي حَتَّى أَرْبِحَ أَرْبَعِينَ أَلْفًا).

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٤ ص ٢١٨٥): (رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ

عَمَّارَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ.

* وَرَوَاهُ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ.

* وَرَوَاهُ أَيضًا: عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ الْحَيِّ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ.

* وَرَوَاهُ: سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنِ أَبِي لَيْدٍ: لُمَازَةَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ. اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٤ ص ٢١٨٤): (رَوَاهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، وَحُصَيْنٌ، وَجَابِرُ الْجَعْفِيُّ، وَمُجَالِدٌ. * وَرَوَاهُ: أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ.

* وَرَوَاهُ: شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْعِزَّارِ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ.

* وَرَوَاهُ: الْأَوْزَاعِيُّ؛ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ.

* وَرَوَاهُ: الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ.

* وَرَوَاهُ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ.

* وَرَوَاهُ أَيْضًا: عَنْ شَيْبِ بْنِ الْحَيِّ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ.

* وَرَوَاهُ: سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنِ أَبِي لَيْدٍ: لُمَازَةَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ. اهـ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ١١٢): (هَذَا حَدِيثَانِ: سَمِعَ أَحَدَهُمَا: شَيْبُ بْنُ عَرْقَدَةَ، مِنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ.

* وَلَمْ يَسْمَعْ الْآخَرَ، وَإِنَّمَا سَمِعَ: الْحَيَّ يُخْبِرُونَهُ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ. اهـ.

وَقَدْ أَعْلَهُ: الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٨ ص ٢٤٦)؛ بِالْإِنْطِطَاعِ.

وَقَدْ مَيَّزَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ، وَسَعْدَانُ بْنُ نَصْرِ، فِي حَدِيثَيْهِمَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٤٢): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا شَيْبُ بْنُ عَرْقَدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَيَّ يُحَدِّثُونَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: (أَعْطَاهُ دِينَارًا، يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا: بِدِينَارٍ، وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ).

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ ^(١)، جَاءَنَا: بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْهُ قَالَ: سَمِعَهُ، مِنْ شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، مِنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه؛ فَاتَيْتُهُ، فَقَالَ: شَيْبُ: إِنِّي لَمْ أَسْمَعُهُ مِنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَيَّ يُخْبِرُونَهُ عَنْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: (الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْمُلَقِّنِ فِي «تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ إِلَى أدْلَةِ الْمُنْهَاجِ» (ص ٢٠٧).
وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أَخْرَجَهُ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٧٣)، عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه؛ مُقْتَصِرًا: عَلَى ذِكْرِ الْخَيْلِ، وَلَمْ يَذْكُرْ حَدِيثَ: الشَّاةِ، الْبَتَّةَ.

(١) وَالْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ الْبَجَلِيُّ هَذَا: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، رَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ.

* وَجَاءَ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٦ ص ٢٦٥)؛ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى لَهُ مُعَلَّقًا.

* وَأَنْكَرَ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٢ ص ٣٠٧)؛ إِنَّمَا جَاءَ ذِكْرُهُ فِي السِّيَاقِ، وَهُوَ هَذَا

* مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ. ^(١)

قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ، لَيْسَ هُوَ مِنْ شَرْطِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فِي قَبُولِ الْأَخْبَارِ عَنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَدْ أَعْلَمَهُ ابْنُ حَزْمٍ: بِالْإِرْسَالِ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ٨ ص ٢٤٦).

وَحَكَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٤٧)؛ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ،

قَالُوا: لِأَنَّ شَيْبًا، لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، إِنَّمَا سَمِعَهُ: مِنْ: «الْحَيِّ»، فَهُوَ: مُرْسَلٌ،

لَا يَصِحُّ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ١١٢): (هُوَ مُرْسَلٌ؛ لِأَنَّ

شَيْبَ بْنَ عُرْقَدَةَ، لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، إِنَّمَا سَمِعَهُ: مِنْ الْحَيِّ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٥ ص ٤٩): (أَنَّ الْخَبْرَيْنِ مَعًا، غَيْرَ

مُتَّصِلَيْنِ؛ لِأَنَّ فِي أَحَدِهِمَا، وَهُوَ خَبْرٌ: حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ: رَجُلًا، مَجْهُولًا، لَا يُدْرَى مَنْ

هُوَ، وَفِي خَبْرِ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ؛ «أَنَّ الْحَيَّ: حَدَّثُوهُ»، وَمَا كَانَ هَذَا سَبِيلَهُ مِنَ الرَّوَايَةِ، لَمْ

تَقُمْ بِهِ الْحُجَّةُ). اهـ.

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٢ ص ٦٥٠).

وَفِيهِ نَظْرٌ.

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: لَوْ كَانَ عَلَى شَرْطِهِ فِي أَصُولِ كِتَابِهِ، لَأَخْرَجَهُ فِي كِتَابِ:

«الْبَيْعِ»، وَكِتَابِ: «الْوَكَالَةِ»، كَمَا جَرَتْ عَادَتُهُ فِي الْحَدِيثِ، الَّذِي يَشْتَمِلُ عَلَى أَحْكَامِ:

أَنْ يَذْكُرَهُ فِي الْأَبْوَابِ الَّتِي تَصْلُحُ لَهُ، وَلَمْ يُخَرِّجْهُ؛ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَذَكَرَ بَعْدَهُ

(١) وَأَنْظَرُ: «مُخْتَصَرِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلْمُنْذِرِيِّ (ج ٥ ص ٥١).

حَدِيثُ: «الْخَيْلُ»، مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (٣٦٤٤)، وَرِوَايَةِ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (٣٦٤٥)، وَرِوَايَةِ: أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (٣٦٤٦).

فَدَلَّ ذَلِكَ: عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ حَدِيثُ: «الْخَيْلُ»، فَقَطَّ، إِذْ هُوَ عَلَى شَرْطِهِ فِي الْأُصُولِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٨ ص ٢٤٦): (وَاحْتَجَّ قَوْمٌ: فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ؛ بِحَدِيثِ: عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، وَحَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَمَرَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، بِأَنْ يَبْتَاعَ لَهُ شَاةً بَدِينَارٍ، فَابْتِاعَ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ أَحَدَهُمَا بَدِينَارٍ، وَأَتَى بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَبِالشَّاةِ»؛ وَهُمَا خَبْرَانِ، مُنْقَطِعَانِ: لَا يَصِحَّانِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» (ج ٤ ص ٩١): (وَفِي خَبَرِ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ؛ أَنَّ الْحَيَّ حَدَّثُوهُ، وَمَا كَانَ هَذَا سَبِيلُهُ مِنَ الرِّوَايَةِ، لَمْ تَقُمْ بِهِ الْحُجَّةُ). اهـ. وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٥ ص ٤٩)؛ أَنَّ الْخَبْرَيْنِ مَعًا، غَيْرِ مُتَّصِلَيْنِ، لِأَنَّ فِي أَحَدِهِمَا: وَهُوَ خَبَرُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ^(٢)، رَجُلًا مَجْهُولًا، لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، فَلَا يَصِحُّ.

* وَفِي خَبَرِ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ؛ أَنَّ الْحَيَّ حَدَّثُوهُ، فَهُوَ لَا يَصِحُّ أَيضًا.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٨٥٠)، وَ(٢٨٥٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٨٧٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٦٩٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٤٤١٦)، وَ(٤٤١٨)، وَ(٤٤١٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٦ ص ٢٢٢)، وَابْنُ

(١) انظر: «مَعَالِمِ السُّنَنِ» لِلْخَطَّابِيِّ (ج ٣ ص ٥١).

(٢) وانظر: «ضَعِيفَ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلشَّيْخِ الْأَبَانِيِّ (ص ٣٣٩).

مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٣٠٥)، وَ (٢٧٨٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٩٣٥٤)،
وَ (١٩٣٥٥)، وَ (١٩٣٦٠)، وَ فِي «الْعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (٤٣٠٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي
«الْمُصَنَّفِ» (ج ١٢ ص ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢)، وَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٧
ص ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٢١٧)، وَ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ»
(١٩٤٠)، وَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ٢٧٤ و ٢٧٥)، وَ فِي «مُشْكِلِ
الْأَثَارِ» (٢٢٦)، وَ (٢٢٧)، وَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٨ ص ١٢٧)، وَ فِي «مَعْرِفَةِ
الصَّحَابَةِ» (ج ٤ ص ٢١٨٤ و ٢١٨٥)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي
تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٢٨٩)، وَ بَحْثُ الشُّلِّ فِي «تَارِيخِ وَاسِطٍ»
(ص ٤٨)، وَ عَائِشَةُ الْمَقْدِسِيَّةُ فِي «عَشْرَةَ أَحَادِيثَ» (ص ١٨٤)، وَابْنُ أَخِي مَيْمِي
الدَّفَاقُ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٩٤)، وَ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٨٢٨)، وَ الْحَمِيدِيُّ فِي
«الْمُسْنَدِ» (٨٤٢)، وَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (٢٤٢٦)، وَ (٢٤٢٨)، وَ (٢٤٣٠)،
وَ (٢٤٣١)، وَابْنُ قَانِعٍ فِي «مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ» (ج ١١ ص ٤٠٠١ و ٤٠٠٢)، وَ الْبَغَوِيُّ فِي
«شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١٠ ص ٣٨٦)، وَ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٧ ص ٣٥)،
وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٦ ص ٧٥)، وَ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»
(ج ٥ ص ١٠ و ١١ و ١٥ و ١٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِيعَابِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ»
(ج ٨ ص ٨٤)، وَ فِي «الِاسْتِدْكَارِ» (٢٠٤٣٩)، وَ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٤ ص ٩٩ و ١٠٠)،
وَ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٥٩ و ١٦٠)، وَ فِي «السُّنَنِ» (٦٣٨)، وَ الْقُضَاعِيُّ فِي
«مُسْنَدِ الشُّهَابِ» (٢٢٣)، وَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٢٩)، وَ فِي «السُّنَنِ
الصُّغْرَى» (٣٥٨٩)، وَ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٤٣٠٦)، وَ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ»

(١٣٠٤٧)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٤٢٦)، وَ(٢٤٢٧)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٢ ص ٥٧٩)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠٥٧)، وَ(١٢٤٥)، وَالْعَقِيلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٢١٧)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْمَحَامِلِيَّاتِ» (ص ٢٧٢) مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ، وَأَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، وَشَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، وَعَائِدِ بْنِ نَصِيبٍ، وَنُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، وَشَرِيحٍ، وَأَبِي حَمِيدَةَ الطَّاعِنِيِّ، وَسَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَالْعِزَّارِ بْنِ حُرَيْثٍ، وَغَيْرِهِمْ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْدِ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (الْخَيْرُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)؛ يَعْنِي: الْبَرَكَةُ^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: (الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: «مَعْقُودٌ»، بَدَلًا: «مَعْقُودٍ»، وَهُمَا: بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، صَحِيحٌ».

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ».

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: هُوَ الْمَحْفُوظُ، بِهَذَا اللَّفْظِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله: «وَفَقَهُ هَذَا الْحَدِيثُ، أَنَّ الْجِهَادَ مَعَ كُلِّ إِمَامٍ إِلَى يَوْمِ

الْقِيَامَةِ»^(٢).

قُلْتُ: فَالْجِهَادُ مَا ضَرَفَ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

(١) انظر: «مصابيح السنة» للبغوي (ج ٣ ص ٥٥).

(٢) أنظر صحيح.

أخرج الترمذي في «السنن» (ج ٣ ص ٤٩٣).

وإسناده صحيح.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٥٤)؛ بَابُ: الْجِهَادُ مَاضٍ مَعَ الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ قَالَ: (قَالَ أَبِي؛ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، يُرِيدُ: الْأَجْرَ وَالْمَغْنَمَ. ^(١)

* الْخَيْرُ: هُوَ الْأَجْرُ، وَالثَّوَابُ فِي الْآخِرَةِ.

* وَالْمَغْنَمُ؛ أَيُّ: الْغَنِيمَةُ. فِي الدُّنْيَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ الْجِهَادَ، لَا يَنْقَطِعُ أَبَدًا. ^(٢)

وَالْحَدِيثُ: أُوْرِدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْأَزْهَارِ الْمُتَنَائِرَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ» (ص ٧٧).

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (الْبَرَكَهَةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ). ^(٣)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» (ج ٥ ص ١٦٥): (وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ، فِيمَا يُورِدُهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، مِنْ الْأَحَادِيثِ الْمُعَلَّقَةِ، وَالْمُرْسَلَةِ، وَالْمُنْقَطِعَةِ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ مَذْهَبَهُ صَحَّتْهَا.

* بَلْ لَيْسَ هَذَا مَذْهَبُهُ؛ إِلَّا فِيمَا يُورِدُهُ؛ بِإِسْنَادٍ مَوْصُولٍ، عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ شَرْطِهِ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٢ ص ١٥).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَأَنْظَرُ: [إِزْشَادُ السَّارِيِّ لِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ] لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٧ ص ٣٥)

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٥٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٤٩٤).

* وَإِنَّمَا اعْتَمَدَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِسْنَادَ سُفْيَانَ، عَنِ شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ الْبَارِقِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وَجَرَى فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ، مِنْ قِصَّةِ الدِّينَارِ وَالشَّاةِ، مَا لَيْسَ مِنْ مَقْصُودِهِ، وَلَا عَلَى شَرْطِهِ عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، عَنِ الْحَيِّ، عَنِ عُرْوَةَ الْبَارِقِيَّ. اهـ.

* فَيَتَبَيَّنُ مِمَّا سَبَقَ، أَنَّ عِلَّةَ الْوَهْمِ: دَخَلَ عَلَيْهِ: إِسْنَادٌ، فِي إِسْنَادِهِ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَحَدِيثُ: عُرْوَةَ الْبَارِقِيَّ، ضَعَّفَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْآثَارِ» (ج ٨

ص ٢٤٦ و ٤٣٧).

وَأَبَعَدَ النُّجْعَةَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فَصَحَّحَهُ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٥ ص ١٢٨)؛ بِقَوْلِهِ:

(وَهَذَا لَا يُضُرُّ، لِأَنَّ الْمُبْهَمَ: جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَيِّ، أَوْ مِنْ قَوْمِهِ، كَمَا فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَهِيَ لِلْبَيْهَقِيِّ، فَهُمْ عَدَدٌ تَنْجَبِرُ بِهِ جَهَالَتُهُمْ، وَكَانَتْ لِدَلِكِ: اسْتِسَاعُ الْبُخَارِيِّ: إِخْرَاجَهُ فِي «صَحِيحِهِ»!).

قُلْتُ: وَفَاتَ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله، أَنَّ الْحَافِظَ الْبُخَارِيَّ، ذَكَرَهُ فِي «صَحِيحِهِ»،

لِيُعْلَمَ، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعِلَلِ، يَذْكُرُهَا فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ، لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهَا.

* فَلَا عِبْرَةَ بِتَّصْحِيحِهِ هَذَا، لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِأُصُولِ أُمَّةِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الشَّانِ.

* وَاعْلَمْ أَنَّ نِسْبَةَ هَذَا الْحَدِيثِ: إِلَى الْبُخَارِيِّ، كَمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ، مَا يُخْرِجُهُ مِنْ

صَحِيحِ الْحَدِيثِ: خَطَأً.

* إِذْ لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِ: تَصْحِيحُ حَدِيثٍ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَمْ يُسَمَّ، كَهَذَا الْحَدِيثِ،

فَإِنَّ: «الْحَيَّ» الَّذِينَ حَدَّثُوا بِهِ: شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، لَا يُعْرَفُونَ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ، هَكَذَا:

مُنْقَطِعٌ.

* وَإِنَّمَا سَأَلَهُ الْبُخَارِيُّ: جَارًّا لِمَا هُوَ مَقْصُودُهُ فِي آخِرِهِ، مِنْ ذِكْرِ: «الْخَيْلِ».
* وَلِذَلِكَ: أَتْبَعَهُ الْأَحَادِيثَ بِذَلِكَ، مِنْ رِوَايَةِ: ابْنِ عُمَرَ، وَأَنْسِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، كُلُّهَا فِي الْخَيْلِ.

* فَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ هَذَا، أَنَّ مَقْصِدَ الْبُخَارِيِّ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ، إِنَّمَا هُوَ سَوْقُ أَخْبَارٍ تَتَضَمَّنُ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَخْبَرَ بِمُعَيَّبَاتٍ تَكُونُ بَعْدَهُ، فَكَانَ مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ، حَدِيثُ: «الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ».

* وَكَذَلِكَ: الْقَوْلُ، فِيمَا يُورِدُهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، مِنْ الْأَحَادِيثِ الْمُعَلَّقَةِ، وَالْمُرْسَلَةِ، وَالْمُنْقَطِعَةِ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ مَذْهَبَهُ صَحَّتْهَا.

* بَلْ لَيْسَ هَذَا مَذْهَبَهُ؛ إِلَّا فِيمَا يُورِدُهُ، بِإِسْنَادٍ، مَوْضُولٍ، عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ شَرْطِهِ، وَإِنَّمَا اعْتَمَدَ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ بِإِسْنَادِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ الْبَارِقِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وَجَرَى فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ مِنْ قِصَّةِ الدِّينَارِ وَالشَّاةِ، مَا لَيْسَ مِنْ مَقْصُودِهِ، وَلَا عَلَى شَرْطِهِ عَنْ شَيْبِ، عَنِ الْحَيِّ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ.^(١)

* وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٦١١)؛ بِقَوْلِهِ: «قَالَ سُفْيَانُ: كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ... إِلَى آخِرِهِ»، إِلَى بَيَانِ ضَعْفِ: رِوَايَتِهِ؛ أَيِ: الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ، وَأَنَّ

(١) انظُرْ: «تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٤ ص ٩١ و ٩٢).

شَيْبِيًّا، لَمْ يَسْمَعْ الْحَدِيثَ مِنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ: «الْحَيِّ» الْبَارِقِيِّينَ^(١)، وَلَمْ يُسْمِعْهُمْ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، فَالْحَدِيثُ: بِهَذَا: ضَعِيفٌ، لِلْجَهْلِ بِحَالِهِمْ^(٢).

قُلْتُ: فَلَمْ يَخْتَجِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٦١١)؛ بِحَدِيثِ: «شِرَاءِ الشَّاةِ»، وَإِنَّمَا أَخْرَجَ حَدِيثَ: «الْخَيْلِ»، وَانْجَرَّ بِهِ، سِيَاقَ الْقِصَّةِ، إِلَى تَخْرِيجِ: حَدِيثِ: «الشَّاةِ»، لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٥ ص ١٦٥): (يَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ، أَنَّ نِسْبَةَ الْخَبَرِ، إِلَى الْبُخَارِيِّ، كَمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ مَا يُخْرَجُ مِنْ صَحِيحِ الْحَدِيثِ، خَطَأً، فَإِنَّهُ - ~~مُجَلَّبٌ~~ - قَدْ يُعَلَّقُ مَا لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ إِثْرَ التَّرَاجِمِ، وَقَدْ يَتْرَجِمُ بِالْفَافِظِ أَحَادِيثَ غَيْرَ صَحِيحَةٍ، وَيُورِدُ الْأَحَادِيثَ مُرْسَلَةً، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ فِي هَذِهِ كُلِّهَا أَنَّ مَذْهَبَهُ صَحَّتْهَا، بَلْ لَيْسَ ذَلِكَ بِمَذْهَبٍ، إِلَّا فِيمَا يُورِدُهُ بِإِسْنَادِهِ مَوْصُولًا، عَلَى نَحْوِ مَا عَرَفَ مِنْ شَرْطِهِ.

* وَلَمْ يُعْرِفْ مِنْ مَذْهَبِهِ تَصْحِيحَ حَدِيثٍ: فِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَمْ يُسَمَّ، كَهَذَا الْحَدِيثِ، بَلْ يَكُونُ عِنْدَهُ بِحُكْمِ الْمُرْسَلِ، فَإِنَّ الْحَيَّ الَّذِي حَدَّثَ شَيْبِيًّا: لَا يُعْرَفُونَ، وَلَا بُدَّ أَنَّهُمْ مَحْضُورُونَ فِي عَدْدِهِ، وَتَوَهُمُ أَنَّ الْعَدَدَ الَّذِي حَدَّثَهُ: عَدَدٌ يَحْصُلُ بِخَبَرِهِمُ التَّوَاتُرُ؛ بِحَيْثُ لَا يُوَضَعُ فِيهِمُ النَّظَرُ بِالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ: يَكُونُ خَطَأً، فَإِذَنْ فَالْحَدِيثُ هَكَذَا: مُنْقَطِعٌ، لِإِيهَامِ الْوَاسِطَةِ فِيهِ، بَيْنَ شَيْبِ بْنِ عُرْوَةَ، وَالمُتَّصِلِ مِنْهُ: هُوَ مَا فِي آخِرِهِ ذِكْرُ الْخَيْلِ،

(١) الْبَارِقِيُّونَ: نُسِبُوا إِلَى بَارِقِ جَبَلٍ، بِالْيَمَنِ، نَزَلَهُ بَنُو سَعْدِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ حَارِثَةَ، فَنُسِبُوا إِلَيْهِ.

انظر: «إِرْشَادُ السَّارِيِّ لِلْقَسْطَلَانِيِّ» (ج ٨ ص ١٥٠)، وَ«شَرْحُ السُّنَنِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ٨ ص ٢١٩).

(٢) وَانظر: «إِرْشَادُ السَّارِيِّ لِلْقَسْطَلَانِيِّ» (ج ٨ ص ١٥١).

وَأَنَّهَا مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلِذَلِكَ أَتَبَعَهُ الْأَحَادِيثَ بِذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ: ابْنِ عُمَرَ، وَأَنْسِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَكُلُّهَا فِي الْخَيْلِ.

وَلِنُورِدَ مَا أُوْرِدَهُ بِنَصِّهِ لِيَكُونَ تَبَيُّنٌ ذَلِكَ أَمَكَّنَ:

ذَكَرَ فِي بَابِ: «سُؤَالِ الْمُشْرِكِينَ النَّبِيِّ ﷺ: أَنْ يُرِيَهُمْ آيَةً، فَأَرَاهُمْ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ»:

أَحَادِيثَ، فِيهَا إِخْبَارُهُ عَمَّا يَكُونُ فَكَانَ، مِنْهَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

حَدَّثَنَا شَيْبُ بْنُ عُرْقَدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَيَّ يَتَحَدَّثُونَ، عَنْ عُرْوَةَ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

أَعْطَاهُ دِينَارًا، يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا: بِدِينَارٍ، فَجَاءَهُ بِدِينَارٍ

وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ».

قَالَ سُفْيَانُ: كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، جَاءَنَا: بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعَهُ شَيْبُ

مِنْ عُرْوَةَ، فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ: شَيْبُ: إِنِّي لَمْ أَسْمَعُهُ مِنْ عُرْوَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَيَّ يُخْبِرُونَهُ

عَنْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى

يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قَالَ: وَقَدْ رَأَيْتُ فِي دَارِهِ سَبْعِينَ فَرَسًا.

قَالَ سُفْيَانُ: يَشْتَرِي لَهُ شَاةً؛ كَأَنَّهَا أَضْحِيَّةٌ. انْتَهَى مَا أُوْرِدَ الْبُخَارِيُّ بِنَصِّهِ.

* وَبَعْدَهُ عِنْدَهُ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ

إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».^(١)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٧٣١).

* وَبَعْدَهُ: عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ

الْقِيَامَةِ»^(١).

* وَبَعْدَهُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: لِرَجُلٍ أَجْرٌ،

وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ»^(٢).

* وَقَبْلَهُ: «وَلَا تَزَالُ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ».

* وَقَبْلَهُ: حَدِيثٌ آخَرٌ مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ^(٣).

* فَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ هَذَا: أَنَّ مَقْصِدَ الْبُخَارِيِّ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ، إِنَّمَا هُوَ سَوْقُ أَخْبَارٍ

تَتَضَمَّنُ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَخْبَرَ بِمُغَيَّبَاتٍ تَكُونُ بَعْدَهُ، فَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ؛ حَدِيثُ:

«الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ»؛ فَأُورِدَ بِهِ حَدِيثُ: عُرْوَةَ، وَمَا بَعْدَهُ، وَاعْتَمَدَ فِيهِ إِسْنَادُ:

سُفْيَانَ، عَنِ شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ، وَجَرَى فِي سِيَاقِ الْقِصَّةِ؛ مِنْ قِصَّةِ:

«الدَّيْنَارِ»، مَا لَيْسَ مِنْ مَقْصُودِهِ، وَلَا عَلَى شَرْطِهِ، مِمَّا حَدَّثَ بِهِ شَيْبٌ عَنِ الْحَيِّ، عَنِ

عُرْوَةَ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ). اهـ.

* وَقَدْ أَخْطَأَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي كِتَابِهِ: «الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»

(ج ٢ ص ٤٨٢)، وَ(ج ٤ ص ١٣٥)؛ حَيْثُ أَنَّهُ فَرَّقَ الْحَدِيثَيْنِ، شَطْرَيْنِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٧٣١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٧٣١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٧٣١).

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ: كُلُّهَا فِي الْخَيْلِ.

فَذَكَرَ حَدِيثَ: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، فِي فَصْلِ الْخَيْلِ، فِي كِتَابِ: «الْجِهَادِ»، وَعَزَاهُ لِلصَّحِيحَيْنِ.

وَذَكَرَ: فَصْلَ الشَّاةِ فِي كِتَابِ: «الْمَنَاقِبِ»، عَنِ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، وَجَعَلَهُ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَهَذَا خَطَأٌ مِنْهُ، لِأَنَّهُ يُوْهِمُ أَنَّ فَصْلَ الشَّاةِ عَلَى شَرْطِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ، أَنْ لَا يَذْكُرَهُ فِي كِتَابِهِ: «الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»، لِأَنَّهُ فِيهِ: جَهَالَةٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» (ج ٤ ص ٩٢): (وَفَاتَ ابْنَ الْقَطَّانِ شَيْءٌ آخَرَ: وَهُوَ أَنَّ عَبْدَ الْحَقِّ الْأَشْبِيلِيَّ، فِي كِتَابِ: «الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»، فَرَّقَ الْحَدِيثَيْنِ شَطْرَيْنِ.

* فَذَكَرَ: فَصْلَ الْخَيْلِ، فِي «الْجِهَادِ»، وَعَزَاهُ لِلصَّحِيحَيْنِ.

* وَذَكَرَ: فَصْلَ الشَّاةِ فِي كِتَابِ: «الْمَنَاقِبِ»، وَجَعَلَهُ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْبُخَارِيِّ، وَهَذَا

أَيْضًا: خَطَأٌ مِنْهُ، لِأَنَّهُ يُوْهِمُ أَنَّ فَصْلَ الشَّاةِ عَلَى شَرْطِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ لَا يَذْكُرَهُ بِالْكُلِّيَّةِ، أَوْ يَذْكُرَهُ فِي كِتَابِ: «التَّعَالِيقِ». اهـ.



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى تَعْلِيلِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ»، لِحَدِيثِ: عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، فِي الدِّينَارِ وَالشَّاةِ فِي الْبَيْعِ.....	١٦

